الغلاف

جورج شاهين

بعد "الغضب الملحمي" و"زئير الأسد" أي أفق لـ"العصف المأكول"

بعد 48 ساعة على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على ايران، دخل حزب الله الحرب "اسنادا لايران". ولما تشابكت الاسلحة على ساحات دول المنطقة، تلاحقت التسميات العسكرية. بعدما أطلقت عليها واشنطن "الغضب الملحمي"، سمتها تل ابيب "زئير الاسد" وردت ايران بـ"الوعد الصادق" و"حزب الله" بـ"العصف المأكول"

صباح 28 شباط 2026 اجتاحت الخيارات العسكرية المشتركة الاميركية والاسرائيلية كل المسارات الديبلوماسية وتربع القادة العسكريون في كل من واشنطن وتل ابيب وايران على كل الطاولات على مساحة امتدت من ايران شرقا الى لبنان واسرائيل على شاطىء البحر الابيض المتوسط غربا ومن عمق الخليجين العربي والفارسي الى شمال دول الشرق الاوسط. كل ذلك جرى بعد ان تم التمهيد لمسرحها وحشدت الاساطيل ووضعت القواعد العسكرية في ذروة الاستنفار.

وعليه سقطت كل السيناريوهات التي رسمت على وقع المفاوضات التي استضافتها سلطنة عمان في مسقط في اولى جولات المفاوضات غير المباشرة بين واشنطن وطهران قبل ان تنتقل في جلستيها الثانية والثالثة الى مقر السفارة العمانية في جنيف. وفيما كان الجميع يرصد المرحلة المقبلة منها على عتبة جولة مفاوضات بين ايران و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" للبحث في تفاصيل فنية وتقنية.

على ضوء الصدمة التي تسببت بها الحرب في الخليج، وقبل ان تتوسع مروحتها، عبر لبنان عن اهمية ابعاد ساحته عن الحرب، واطلق رئيس الجمهورية جوزف عون في الساعات الاولى للحرب (28 شباط 2026) سلسلة اتصالات داخلية وخارجية شملت رئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة نواف سلام وقادة دول الخليج، مؤكدا تضامن لبنان مع الدول التي طاولتها الضربات الايرانية، ومشددا على ضرورة تحييد لبنان عن الصراع. كما ترأس اجتماعا للمجلس الاعلى للدفاع (1 آذار 2026)، حيث تم التأكيد على الجهوزية الكاملة للاجهزة الامنية وضمان توافر المواد الاساسية من غذاء ودواء ومحروقات.

في موازاة ذلك، تلقى عون رسالة اميركية عبر السفير الاميركي في بيروت ميشال عيسى تفيد بـ"ان اسرائيل لا تسعى الى التصعيد ضد لبنان، شرط عدم انطلاق اي اعمال عدائية من اراضيه". تزامن هذا الموقف مع "تشديد رسمي لبناني على ان قرار الحرب والسلم هو حصرا في يد الدولة." ولكن سرعان ما انقلبت الصورة بعد 48 ساعة على الاعلان عن الغارات الاولى على طهران والتي ادت في صبيحة ذلك السبت 28 شباط الماضي الى اغتيال المرشد الاعلى للجمهورية الامام علي الخامنئي، ومعه افراد من عائلته ووزراء وقادة الاجهزة العسكرية والامنية والحرس الثوري الايراني والمستشارون وكبار القادة العسكريين من الجيش.

حين جاء الرد الايراني سريعا في اتجاه اسرائيل والدول الخليجية جارات ايران، توجهت الانظار الى كل دول المنطقة من الخليج العربي الى اسرائيل ولبنان سوريا التي كانت مسرحا لكل اشكال الصراع بين ايران والولايات المتحدة واسرائيل، منذ 7 تشرين الاول 2023، الى ان دخل حزب الله فجر الاثنين في الثاني من آذار في الحرب بستة صواريخ انطلقت من جنوب لبنان في اتجاه شمال اسرائيل. معلنا في بيان رسمي صادر عن الوحدة الاعلامية انه استهدف "موقع مشمار الكرمل جنوب مدينة حيفا شمال فلسطين المحتلة".

وفيما لم يشر الحزب الى ان العملية جاءت ردا على اغتيال المرشد الايراني علي خامنئي، لم تفسر العملية سوى انها تضامن مع ايران. ترافقت القراءة مع صدمة في الاوساط الرئاسية والحكومية والسياسية، بعدما ابلغ الرئيس بري رئيس الجمهورية وبعض المسؤولين بأن الحزب سيكون على الحياد، فيما كان الامين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم قد اكد قبل ايام بأنه لن يكون على الحياد وخصوصا بعدما استهدف المرشد.

على وقع هذه التطورات المتلاحقة، وما تسببت به من انفجار أمني واسع بفعل استخدام مختلف انواع الطائرات المتطورة والصواريخ البعيدة المدى التي عبرت اجواء الدول، دخل لبنان في النفق المظلم، وتوالت عمليات القصف المتبادل بين الحزب واسرائيل بشكل متصاعد، واستهدفت مناطق في الضاحية الجنوبية بغارات تزامنت واخرى شملت مناطق مختلفة في القرى الامامية والبقاعين الغربي والاوسط ومناطق بعلبك - الهرمل. كما تحولت المدن والقرى الاسرائيلية هدفا لمئات صواريخ الحزب المختلفة، ومعها الطائرات المسيرة التي شكلت

> **هكذا اجتاحت الخيارات العسكرية المشتركة الاميركية والاسرائيلية كل المسارات الديبلوماسية**

سببا لقسوة الرد الاسرائيلي بعدما احدثت اصابات دقيقة في بعض المواقع العسكرية والمنشآت الاقتصادية والصناعية. تزامنا مع الرد الاسرائيلي الذي جاء سريعا عبر غارات عنيفة استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، بدا واضحا ان قواعد الاشتباك السابقة قد انهارت. فانعقد مجلس الوزراء في جلسة طارئة، (2 آذار 2026) في القصر الجمهوري في بعبدا، واصدر قرارات غير مسبوقة قضت بـ "الحظر الفوري لأي نشاط عسكري وامني للحزب"، مع مطالبته بتسليم سلاحه وحصر دوره في العمل السياسي. كما كلف الجيش "تنفيذ خطة حصر السلاح شمال الليطاني ومنع اي عمليات عسكرية من الاراضي اللبنانية"، والاعلان عن "استعداد لبنان لاستئناف المفاوضات بمشاركة مدنية ورعاية دولية". والطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية تأمين اماكن ايواء للنازحين وتوفير مستلزماتهم.

في ظل تصاعد التوتر الاقليمي في الايام الاولى للحرب، كثف الرئيس عون تحركاته السياسية والديبلوماسية لاحتواء تداعياتها. استقبل عون (3 آذار 2026) اعضاء اللجنة الخماسية والسفير البابوي في لبنان باولو بورجا وقائد الجيش العماد رودولف هيكل، مؤكدا ان قرار مجلس الوزراء بحصر السلم والحرب في يد الدولة هو "سيادي ونهائي"، مع طلبه الضغط على اسرائيل لوقف اعتداءاتها. واجرى عون اتصالات مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ورئيس وزراء اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس اللذين تعهدا بالتحرك لوقف التوغل الاسرائيلي في الجنوب. كما طلب من ماكرون التدخل لمنع استهداف الضاحية الجنوبية، وسط تهديدات اسرائيلية لسكانها لاخلائها.

واستكمل عون في اليوم التالي جهوده لاحتواء الازمة، عبر سلسلة لقاءات مع رؤساء البعثات الديبلوماسية.

دوليا، عبر الرئيس الفرنسي عن قلقه من انزلاق لبنان الى الحرب، داعيا حزب الله واسرائيل الى وقف العمليات، معلنا دعما عسكريا وانسانيا للجيش اللبناني. اقليميا، أكد الرئيس السوري احمد الشرع تضامن بلاده مع لبنان خلال اتصال مع الرئيس نواف سلام، مشددا على اهمية التنسيق لضبط الحدود. ◄

◄ وفي تغريدة له (5 آذار 2026) أطلق ماكرون مجموعة افكار عرضها للنقاش على المسؤولين اللبنانيين والوسطاء الاميركيين. وبعد اتصالات اجراها بعون وبري وسلام، تحدث الى نظيره الاميركي دونالد ترامب ورئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو بهدف لجم التوتر ووقف الحرب. وبعدما دعا الى وضع خطة "لوضع حد للعمليات العسكرية على جانبي الحدود"، قال انه "يجب على حزب الله التوقف فورا عن اطلاق النار على إسرائيل التي عليها التخلي عن اي ارض او تدخل واسع النطاق على الاراضي اللبنانية".

وسعى ماكرون الى تسويق مبادرته، بارساله وزير خارجيته جان نويل بارو الى بيروت وتل ابيب، بعدما اوفد رئيس اركان القوات المسلحة الفرنسية الجنرال Fabien Mandon للقاء الرئيس عون في حضور قائد الجيش العماد رودولف هيكل، كموفد شخصي تعبيرا عن دعم عسكري فرنسي يوازي الدعم الديبلوماسي.

تزامنت المبادرة الفرنسية مع اخرى اطلقها الرئيس عون بعد مشاوراته الواسعة في الداخل والخارج، مستفيدا من مشاركته في اجتماع افتراضي دعا اليه الاتحاد الاوروبي بمشاركة قادة 13 دولة، وتضمنت 4 نقاط يجري العمل بموجبها بالتزامن في ما بينها:

-1 ارساء هدنة كاملة مع وقف لكل الاعتداءات الاسرائيلية البرية والجوية والبحرية على لبنان.

-2 المسارعة الى تقديم الدعم اللوجستي الضروري للقوى المسلحة اللبنانية.

-3 تقوم هذه القوى فورا بالسيطرة على مناطق التوتر الاخير، ومصادرة كل سلاح منها، ونزع سلاح حزب الله ومخازنه ومستودعاته، وفق المعلومات والمعطيات الممكن توافرها لها.

-4 بشكل متزامن، يبدأ لبنان واسرائيل مفاوضات مباشرة برعاية دولية، للتوصل الى تنفيذ تفاصيل كل ما سبق.

لم نتتج المبادرات اي خطوة ايجابية في مقابل استمرار الاعتداءات الاسرائيلية، فبدأ مسلسل افراغ المناطق من سكانها ووجهت الانذارات الى عشرات القرى تزامنا مع الاعلان عن اغتيال عدد من قياديي الحزب وحركة حماس والجماعة الاسلامية في الضاحية وصيدا والجنوب والبقاع.

ومع ارتفاع عداد الشهداء والضحايا، انطلقت برامج الدعم المحدودة لمواجهة كارثة النزوح بعدما ارتفع عدد النازحين الى اكثر من مليون بقليل، وانتشرت مراكز الايواء بالمئات. وكانت اولى قوافل الدعم من الاتحاد الاوروبي الذي قرر عونا عاجلا لـ 130 ألف متضرر (3 آذار 2026) مع تسيير جسر جوي لنقل عشرات الاطنان من الاغاثة. وفي الداخل، برزت مبادرات تضامن محلية لاحتواء تداعيات النزوح وعملت الهيئة العليا للاغاثة وهيئة ادارة الكوارث على توفير المأوى، بعدما انتشر النازحون في الشوارع وفي سياراتهم الى ان شملت مختلف المناطق وبقي البقاع خارج دائرة النزوح من المناطق اللبنانية الاخرى، بعدما رزحت القرى الامنة فيه بنازحي القرى المجاورة المستهدفة، حيث تنتشر مواقع الحزب، اثر الغارات التي تكثفت وعملية الانزال التي استهدفت بلدة النبي شيت في 7 آذار الماضي بحثا عن رفات الطيار الاسرائيلي رون اراد الذي اسقطت طائرته في 16 تشرين الاول عام 1986 فوق البقاع. وما تلاه بعد ايام قليلة من انزال بقي مجهول الهدف في نقطة حدودية لبنانية - سورية الى جانب بلدة سرغايا في البقاع الشمالي.

كما استهدفت مواقع تابعة لقوات اليونيفيل وتحديدا مراكز للقوات الفرنسية والاسبانية ومحيط مركزها الرئيس في الناقورة، قبيل وبعد زيارة الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش الى بيروت (15 - 18 آذار 2026)، في

رسالة اعتبرت رفضا للدور الاممي. كما تعرضت دوريات اليونيفيل لاطلاق نار في عدة مناطق، في انتهاك للقرار 1701. ورد غوتيريش عليها باطلاق نداء دولي من السرايا الحكومية لتأمين 350 مليون دولار للاغاثة الطارئة.

وعلى وقع الحراك السياسي الذي قاده رئيس الجمهورية ومعه رئيسا مجلس النواب والحكومة، تلاحقت الخطوات الديبلوماسية الاستباقية ايضا. وقد اجرى وزير الخارجية يوسف رجي حملة ديبلوماسية واسعة منذ اللحظة الاولى لاندلاع الحرب شملت نظراءه في الدول العربية والخليجية والاوروبية والامم المتحدة، دان فيها الاعتداءات التي استهدفت السعودية والامارات والبحرين وقطر والكويت والاردن وسلطنة عمان. وبعدما اكد تضامنه مع هذه الدول لحشد الضغط لوقف التصعيد ومنع تمدده الى الداخل اللبناني، دعا اللبنانيين فيها الى الانتظام من ضمن القوانين المعمول بها والتنبيه الى المخاطر المحتملة.

في موازاة هذه الحملة الديبلوماسية، استدعى الوزير يوسف رجي بتفويض من مجلس الوزراء القائم بالأعمال الايراني توفيق صمدي خوشخو، في 12 آذار الماضي في ظل وجود السفير الايراني الجديد محمد رضا شيباني في بيروت بصفة ديبلوماسية غير مكتملة، طالما انه لم يقدم اوراق اعتماده. وكلف الامين العام لوزارة الخارجية السفير عبد الستار ابلاغه

الموقف اللبناني الرافض لأي تدخل ايراني في الشؤون الداخلية للبلاد، طالبا منه تقديم اجوبة خطية على مجموعة من الاسئلة تمحورت حول اسباب وجود عدد من المستشارين الايرانيين والخبراء العسكريين اثر مقتل 4 منهم في فندق ارمادا في بيروت (10 آذار 2026)، والحديث المتنامي عن انتشار خبراء من الحرس الثوري الايراني في لبنان. قبل ان تتطور الامور حتى 24 من الشهر عينه عندما استدعى الامين العام للوزارة القائم بالاعمال الايراني، وابلغه قرار الدولة اللبنانية سحب الموافقة على اعتماد السفير الايراني المعين حديثا محمد رضا شيباني، واعلانه شخصا غير مرغوب فيه، مع مطالبته بمغادرة الاراضي اللبنانية في موعد اقصاه الاحد المقبل في 29 آذار 2026. جاء هذا القرار بالتزامن مع استدعاء السفير اللبناني في ايران احمد سويدان للتشاور، وذلك "على خلفية ما وصفته الدولة اللبنانية بانتهاك طهران لاعراف التعامل الديبلوماسي واصوله المرعية بين البلدين".

بعد 17 آذار، بدأت القوات الاسرائيلية عملية التوغل البري في اكثر من نقطة حدودية من الناقورة في القطاع الغربي والقطاع الاوسط وصولا الى القطاع الشرقي وتلال كفرشوبا والبقاع الغربي وسط عمليات تفجير شاملة للمنازل والمؤسسات، وما سمته بـ "مداخل انفاق" للحزب. واعلنت اسرائيل عن اسر عنصرين من "قوة الرضوان" وسط حديث عن سقوط عشرات من الشهداء بعدما تزامنت مع غارات متعددة على مختلف المناطق. وقد بلغت العمليات العسكرية الذروة بعد ان باشر بنسف الجسور الفرعية والرئيسية فوق نهر الليطاني من جسر القاسمية على الاوتوستراد الدولي، وابقت على الجسر البحري على الطريق القديمة معبرا وحيدا الى الجنوب، ومنه امتدادا الى جسور قعقعية الجسر طيرفلسيه والخردلي عدا عن بعض العبارات الفرعية، وصولا الى جسر الدلافة بين البقاع الغربي وحاصبيا لقطع الجنوب نهائيا عن باقي

لم تبدل المواقف من التشديد الرسمي على ان قرار الحرب والسلم هو حصرا في يد الدولة

المناطق. وفي الوقت الذي اعاد الجيش ترميم جسر الخردلي - مرجعيون (15 آذار الماضي)، عاد ورمم جسر الدلافة (23 آذار الماضي) قبل أن تدمره اسرائيل في اليوم التالي (24 آذار الجاري) وتزامنت هذه الخطوات مع ظاهرة رفع الاعلام اللبنانية في القرى المسيحية (يوم الاحد 15 آذار الماضي) ورفع اهالي ابل السقي العلم الدرزي في اشارة الى حياد هذه البلدات عن اجواء الحرب.

تلت هذه التطورات الميدانية ما سجل من عبور لبعض الصواريخ الإيرانية فوق لبنان، وسقوط شظايا صاروخين منها في جنوب لبنان ليل 22 - 23 آذار الماضي عند التصدي الاسرائيلي لها. كما انفجرت بقايا مجموعة من الصواريخ في سماء جبل لبنان بعد ظهر 24 آذار الماضي، بعد التصدي لصاروخ بالستي ايراني متوسط المدى من نوع "قدر 110" يبلغ طوله 17 مترا ومداه 2000 كلم، عندما كان على علو 22 كيلومترا تقريبا في طريقه من شمال ايران في اتجاه قبرص، فتساقطت بقايا الصواريخ الاربعة معا عند الصدام بفارق ثوان على أحياء وبلدات بسكنتا في أعالي المتن الشمالي، وكفردبيان والقليعات في أعالي كسروان، وما بين ساحل علما وغادير متسببة بأضرار مادية في بعض المساكن والمحلات.

وحتى إعداد هذا التقرير كان عدد النازحين قد ارتفع الى حدوده القصوى بعدما توسعت سياسة الاخلاءات الاسرائيلية التي شملت المناطق الجنوبية كافة والضاحية والبقاع وسط صعوبات في مواجهة كلفة الايواء والاغاثة الطارئة في ظروف لم يكن يحتسب ان يكون عدد النازحين قد قفز فوق خمس عدد الشعب اللبناني، عدا المقيمين على أرضه بعدما زاد عدد النازحين في الداخل والخارج على المليون بحسب تقديرات غير رسمية. وهو ما استدعى تقييما أجراه رئيس الجمهورية في 23 آذار الماضي مع كل من رئيسي مجلس النواب والحكومة، ووضع مجلس الامن المركزي خطة لحماية مراكز الإيواء لضبط الوضع ومنع تكرار حوادث محدودة.

كما ارتفع عدد الشهداء حسب التقرير الذي صدر مساء 29 آذار الماضي عن "وحدة إدارة مخاطر الكوارث"، من 2 آذار حتى 29 منه، الى 1238 من بينهم اكثر من 50 مسعفا، وعدد الجرحى الى 3543.